

بلاغ اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة

الخميس 31 ماي 2012

عقدت اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة يوم الخميس 31 ماي 2012 بمقر وزارة الاتصال بالرباط اجتماعا بحضور ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية وممثلين عن الفيدرالية المغربية لناشري الصحف.

وقد خصص هذا الاجتماع لدراسة الملفات المعروضة على أنظار اللجنة حسب جدول الأعمال التالي:

- منح الدعم الخاص بالفصل الرابع برسم سنة 2011؛

- دراسة ملفات طلب رقم اللجنة الثنائية لأول مرة برسم سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الملفات قد خضعت لتدقيق اللجنة التقنية قبل عرضها على أنظار اللجنة الثنائية التي أعادت دراستها من جديد بنوع من الصرامة، حيث ألزمت جميع الصحف المستفيدة من الدعم العمومي بالإدلاء بالشهادة الجبائية للمتعهدين في الصفقات العمومية التي تؤكد أداء المقالة الصحافية لكافة التزاماتها الضريبية وشهادة الضمان الاجتماعي الممنوحة للمتعهدين في الصفقات العمومية وكذا احترام وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية الجماعية الإطار للصحفيين المهنيين كآلية لضمان وحماية حقوق الصحفيين العاملين بالقطاع.

وقد تمخض عن أشغال هذا الاجتماع، استفادة 27 مقالة صحفية متوفرة على الشروط المطلوبة، والمذكورة آنفا، من الدعم الخاص بالفصل الرابع برسم سنة 2011 بمبلغ قدره 6 925 000 درهم، فيما وافقت اللجنة مبدئياً على منح 30 مقالة صحفية هذا الدعم بمبلغ قدره 6 800 000 درهم شريطة استكمال هذه الأخيرة للوثائق التي تنقصها، والتي تم المعايير السالفة الذكر.

بالإضافة إلى ذلك، رفضت اللجنة الثنائية منح الدعم لـ 15 مقالة صحفية لعدم تقديمها لأية وثيقة أو لتوقفها عن الصدور.

وستجتمع اللجنة خلال شهر يوليوز المقبل للبت في ملفات الدعم الخاصة بالصحافة الجهوية وكذا الملفات العالقة.

وفيما يتعلق بملفات طلب الحصول على رقم اللجنة الثنائية لأول مرة برسم سنة 2012 والتي بلغ عددها 15 ملفاً، فقد تبين للجنة أن 5 ملفات فقط جاهزة للدراسة، فيما تم تأجيل البت في باقي الملفات إلى غاية الاجتماع المقبل.

وللتذكير فإن الدعم العمومي الذي تستفيد منه المقاولات الصحفية ينظمه عقد البرنامج الموقع سنة 2005 بين الحكومة ممثلة في وزارة الاتصال والفدرالية المغربية لناشري الصحف الذي يخول للجنة الثنائية للصحافة المكتوبة صلاحية دراسة الملفات وتوزيع حصص الدعم على المقاولات الصحفية الحاصلة على رقم اللجنة الثنائية، وتتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء عن القطاعات الحكومية المعنية: الاتصال، الاقتصاد والمالية، التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة وخمسة أعضاء يمثلون الفيدرالية المغربية لناشري الصحف.